التأصيل الدلالي

في كتاب «المُحْكَم في أصول الكلمات العامّيَّة»

للدكتور أحمد عيسى (ت1365هـ/ 1946م)

تحليل ونقد

أ.د. عبد الكريم محمد جبل

أستاذ العلوم اللغوية بكلية الآداب – جامعة طنطا

والخبير بمجمع اللغة العربية المصريّ

المقدمة :

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد، وعلى آله وصَحْبه، وجدّه أبي الأنبياء إبراهيم. وبعد، فإن هذا البحث معنيٌّ بتحليل جانب من جهد «د. أحمد عيسى»- رحمه الله تعالى- في التأصيل الدلالي لبعض استعمالات العامّيَّة المصرية؛ أي بربط معاني هذه الاستعمالات وردِّها إلى استعمالات مناظرة لها في العربية الفصحى، وذلك في كتابه الرائد: «المُحْكَم في أصول الكلمات العامّيَّة». فقد تبيَّن لي - لدى دراسة هذا الكتاب- أن ثمة «تأصيلاتٍ» قدّمها د. «أحمد عيسى» لبعض معاني استعمالات العامّيَّة المصرية، تحتاج إلى إعادة نظر؛ من حيث وجودُ تأصيلاتٍ أخرى بديلةٍ ربما تكون هي الصواب، أو الأصوب. وقد اجتزأتُ هاهنا بالدَّرس التحليلي الناقد لخمسة عشر استعمالًا منها فقط؛ اعتبارًا لما يُقدَّر لهذا العمل من الظهور في صورة بحثٍ، لا كتاب.

ولهذا الضرب من التأصيل الدلالي لمعاني استعمالات العامّيَّة المصرية – أو غيرها- أهميتُه من عدّة حيثيات؛ منها:

- أنه يَقِفنا على حظّ معاني استعمالات العامّيَّة المدروسة من العروبة.
- أنه يمكّننا من النظر في مدى استمرار الرؤى والتكييفات العربية التي تحملها استعمالاتُها الفصيحة، في امتداداتها – أو مقابلاتها – العامّيَّة.
- أنه يُظهر لنا جانب مهمًّا من اتجاهات التغير الدلالي عبر العصور، ويزيدُنا فقهًا له.

وثمَّة مؤلفاتٌ سابقة ولاحقة لكتاب «د. أحمد عيسى»، أفردها أصحابُها لرصد مفردات العامّيَّة المصرية، وللتعليق عليها تعليقًا عُني – فيما عُني – بالتأصيل الدلالي لها. ومنها:

- «يوسف المغربي» (ت 1019هـ): دَفْع الإصْر عن كلام أهل مصر[1]. وقد اختصره «ابن أبي السُّرور» (ت1087هـ) في كتابه: القول المُقْتَضب فيما وافق لغةَ أهلِ مصرَ من لغات العرب[2].

- «أحمد تيمور» (ت 1930م): معجم تيمور الكبير في الألفاظ العامّيَّة[3]. وفي مقدمة تحقيقه عَرْضٌ وافٍ لشطر صالح من المؤلفات الأخرى في العامّيَّة المصرية[4].

وهناك – كذلك- عدد من البحوث التي عُنيت بدراسة العامّيَّات العربية عامّة، والعامّيَّة المصريـة خاصّة، على نحو ما نجد في بعض البحوث المجمعية المجموعة في كتاب«اللهجات العربية الفصحى والعامّيَّة» الصادر عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة في عِدّة أجزاء.

وقد استهللتُ البحث بتمهيد عرَّفتُ فيه بالمؤلِّف، والكتاب، وبمادة البحث، وضوابط التأصيل. ثم تناولتُ بعضَ الاستعمالات التي رأيتُ أن التأصيل الدلالي المقدَّم لها تأصيلٌ محلُّ نَظَرٍ، واقترحتُ تأصيلاتٍ أخرى، لعلَّها تكون هي الصواب، أو الأصوب. ورتّبتُ هذه المفرداتِ بالترتيب الذي ورد تْ عليه في الكتاب المدروس. ثم قفَّيتُ على ذلك بخاتمة، ثم بثَبَت للمصادر التي رجعتُ إليها.

والله تعالى الموفِّق

﴿رَبَّنَا آتِنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾ [سورة الكهف: 10]

(1) حققه عبد المحسن محمود جودة، وقدّم له وراجعه د. محمد حسن عبد العزيز.ونشره مجمع اللغة العربية بالقاهرة (1425هـ/ 2014م).
(2) حقّقه السيد إبراهيم سالم، وقدّم له وراجعه إبراهيم الإبياري، ونشرته دار الفكر العربي (1962م).
(3) حقّقه د. حسين نصار، ونشرته دار الكتب المصرية في ستة مجلدات (1421هـ/ 2001م).
(4) ينظر: (1/7-12).

أ- المؤلِّـف[1]

قال العلّامة الزِّرِكْلي (ت 1976م) معرِّفًا بمحل ميلاد د. أحمد عيسى، ودراسته: «وُلد في (رشيد)، وتعلَّم بها، ثم بالمدرسة الخديوية، فمدرسة الطِّبّ بالقاهرة. وتخصص في أمراض النساء، واشتغل بالطِّبّ الباطني... ولم يقتصر في دراسته على الطِّبّ، فحضر دروس الجامعة المصرية (الأولى) كلَّها. وتعلَّم بعضَ اللغات السامية، واليونانية، واللاتينية»[2].

وأما العُضويات التي تمتَّع بها، فمنها[3]:

- جمعية الهلال الأحمر.
- المجلس الأعلى لدار الكتب المصرية.
- مجلس الشيوخ (1923- 1925م).
- المجمع العلمي العربي بدمشق منذ إنشائه.
- الأكاديمية الدولية لتاريخ العلوم بباريس (1936م).

وأما عن أخلاقه، فيقول العلّامة الزِّرِكْلي: «وكان كريم الخُلُق، رضيّ النَّفْس، مُقِلًّا عن مخالطة الناس إلا خواصّ عُشَرائه»[4].

وقد رُزق – رحمه الله تعالى – وَفْرَةَ التأليف، مع التنوع في الحقول المعرفية لمؤلَّفاته. يقول د. محمد حسن عبد العزيز: «كان أحمد عيسى – كما تشير إلى ذلك مصنَّفاته العشرون – متعدّدَ الثقافة، مبرَّزًا في عدد من العلوم، لم تجتمع قَبْله لمؤلِّف»[5]. ومن هذه المؤلفات – وكلُّها مطبوع[1]:

(1) من المصادر التي ترجمت له:
- الزِّرِكْلي: الأعلام (191/1- 192).
- عمر رضا كحّالة: معجم المؤلفين (37/2- 38).
- مجمع اللغة العربية: أعلام الثقافة العربية: معجم وتراجم (ص56).

(2) الأعلام (191/1).
(3) ينظر: الأعلام (191/1- 192)، ومعجم المؤلفين (37/2- 38).
(4) الأعلام (192/1).
(5) د. محمد حسن عبد العزيز: الدكتور أحمد عيسى طبيب رائد ومعجمي مختصّ ومؤرّخ ثقة ولغوي محقِّق (ص15).

- أمراض النساء ومعالجتها.
- آلات الطِّبّ والجراحة والكِحالة عند العرب.
- التهذيب في أصول التعريب.
- الترقيص أو الغناء للأطفال عند العرب.
- مُعجم أسماء النبات.
- صِحّة المرأة في أدوار حياتها.
- المُحكَم في أصول الكلمات العامّيَّة.

وقد عَرَجتْ روحُه إلى ربِّها وهو في القاهرة، في سنة (1365هـ/1946م)[2]. رحمه الله تعالى، وأدام النفع بمؤلَّفاته!

(1) ينظر: الأعلام (192/1)، ومعجم المؤلفين (38/2)، ومقدمة كتاب «المُحكَم في أصول الكلمات العامّيَّة». وقد عرَّف د. محمد حسن عبد العزيز بجُلّ هذه المؤلفات، في بحثه «الدكتور أحمد عيسى طبيب رائد...» (17-52).

(2) ينظر: الأعلام (192/1).

ب- الكتـاب

يقع كتاب «المُحْكَم في أصول الكلمات العامّيَّة» في مائتين واثنتين وخمسين صفحة. وقد قدّم مؤلفه له بمقدمة تناولتْ – فيما تناولتْ- حديثًا عن[1]:

- ابتداء اللَّحْن في اللغة العربية.
- تعدُّد اللهجات والقول في أفصحها.
- الرديء والمذموم من لغات العرب.
- وجوه اختلاف لغات العرب.
- خصائص اللغة العربية (القلب المكاني- الإبدال- اتساع اللغة).

ثم أفرد للعامّيَّة المصرية حديثًا خاصًّا، نصّ فيه على أن هذه العامّيَّة «تبتعد عن الفصحى في شيئين: الإعراب وتركيب الحروف»[2]. ثم سجّل رأيه العامَّ في مفردات هذه العامّيَّة: «على أن أكثر الكلمات العامّيَّة التي ينفِر منها الآن الذَّوقُ، ويستنكرها الحِسُّ، إنما كانت من أفصح الألفاظ العربية، وأدقِّها تعبيرًا عما في النَّفْس مطابقةً لمقتضى الحال...» [3]. ثم أفصَحَ عن مادة الكتاب، ومنهجه في تناولها، وترتيبِها: «ولقد تيسَّر لي جمعُ الكثير من مفردات العامة، وعملتُ على تحقيق أصولها، وردِّها إليها. ورتَّبتُها في هذا السِّفر بحسَب حروف الهجاء. فذكرتُ اللفظ العامّيَّ أولًا، وبجانبه تفسيره عند العوامّ. ثم أتيتُ بالأصل الفصيح، وذكرتُ تفسيره في مُعجمات اللغة، كاللسان، والتاج. وبيّنتُ الحقيقةَ فيها، والمجاز»[4].

(1) ينظر: المُحكَم في أصول الكلمات العامّيَّة (د – ف).
(2) الصفحة (س).
(3) الصفحة (ع).
(4) الصفحة (ف).

ومن أمثلة ذلك:

- «(خَبْص وخَبَّاص). تقول لمن يكذِب، ويفتري: (بلاش خَبْص)، و(إنت راجل خبَّاص). خَبَص الشيءَ بالشيء: خَلَطه... و(خَبّاص) صيغة مبالغة»[1].

- «(مِخَرْوَع). ترى شخصًا ضعيفًا لا يَقوى على العمل، فتقول له: (مالك مِخَرْوع؟) الخَرَع والخَراعة: الرَّخاوة في الشيء. خرِع خَرَعًا وخَرَاعة؛ فهو خرِع و خَريع. وكلُّ ضعيفٍ رِخْوٍ خَرِعٌ وخَريع»[2].

وعلى هَدْي من هذا المنهج المُطَّرد عالج الكتاب مادته: كلماتٍ، وعباراتٍ. وقد بلغتْ نحوًا من ألفي كلمة، وعبارة، (وحرف).كما قدَّم د. أحمد عيسى «اجتهاداتٍ» في تفسير بعض الظواهر التركيبية العامّة التي تَسِم العامّيَّة المصرية. ومنها:

- اجتهاده في تفسير استعمال الباء قبل الفعل المضارع للدلالة على ممارسة الفعل في زمن التكلُّم، أو للدلالة على العادات (باكُلْ – بِيكْتب – بِينام...). وقد ذكر أنها ربما تكون مستعارة من العبرية، أو الفارسية[3].
- اجتهاده في تفسير استعمال الحاء قبل الفعل المضارع للتعبير عن المستقبل (حاكُلْ- حَشْرَب – حَكْتب...). وقد رجَّح أنها مختزلةٌ عن (فِعْل) مساعد؛ هو (رايح...) [4].
- اجتهاده في تفسير استعمال الميم المفتوحة قبل الفعل المضارع للتعبير عن الحثّ على أداء الفعل (مَتاكُل – مَتِشْرب – مَتيجي...). حيث رجَّح أن تكون مختزلةً عن «أمَا» الاستفتاحية[5].

كما كانت له اجتهاداتٌ مُعْتَبرة – كذلك- في بيان مأخَذ الكلمات المعرَّبة والدخيلة في العامّيَّة المصرية[1].

(1) المُحكَم في أصول الكلمات العامّيَّة (ص72).
(2) المُحكَم في أصول الكلمات العامّيَّة (ص207).
(3) المصدر السابق(ص27).
(4) نَفْسه (ص59).
(5) نفسه (ص203).

جـ- مادَّة البحث وضوابط التأصيل الدلاليّ

تتألف مادةُ هذا البحث من خمسة عشر استعمالًا عاميًّا، أصّل لها د. أحمد عيسى تأصيلًا دلاليًّا رأيتُه محلّ نظر. وقدَّمتُ له – من ثمّ – تأصيلًا بديلًا، لعلَّه يكون هو الصواب، أو الأصوب. وهذه الاستعمالات هي:

- «إتّاوى». - «داحل». - «عوَّأ».
- «إتَّكّ». - «الدِّبْلَة». - «فَلْق».
- «إتْلَكَمْ». - «زَأّ». - «لَدَعْ».
- «إسَّحْلِب». - «زَيّ». - «مَفْعوص».
- «خُنّ». - «عَدِّد/ مِعَدِّدة». - «وحِش».

وقد التزمتُ بإيراد نصّ كلام د. أحمد عيسى الذي يؤصّل فيه للاستعمال المدروس. ثم قفَّيتُ عليه بذكر التأصيلِ البديل الذي أقترحه، محتجًّا لما أقول بما أراه معضِّدًا له، ومبيّنًا وَجْه الضعف فيما قدمه د. أحمد عيسى من تأصيل. وكذا التزمتُ بالرجوع إلى ما قدّمته بعضُ المؤلفات المعنيّة بالعامّيَّة المصريـة- وفي مقدِّمتها: «معجم تيمور كبير في الألفاظ العامّيَّة»- من تأصيل للاستعمالات محلّ الدراسة.

وقد اعتمدتُ الضوابط الآتية فيما قدّمته – أو رجّحتُه – من تأصيل دلاليّ:

- إرجاع الاستعمال العامّيّ إلى جِذره المباشر في العربية الفصيحة أَوْلَى من إرجاعه إلى غيره، مادامت هناك صلةٌ دلالية (بالمطابقة، أو المقاربة) بين الاستعمال العامّيّ وذلك الذي يترجَّح أنه أصله في الفصيحة.
- وجود تقارُبٍ في مخارج الأصوات المتناظرة المكوِّنة لكلٍّ من الاستعمال العامّيّ والأصل الفصيح المفترض له، هو شرط أساسيّ للقول بتكوُّن الأول من الثاني بطريق الإبدال الصوتيّ. وهذا ضابط قديم للقول بحصول الإبدال نصّ عليه أئمتنا، كما سيُنوَّه به في المعالجة التطبيقية.

(1) ينظر: د. محمد حسن عبد العزيز: الدكتور أحمد عيسى طبيب رائد... (ص43- 44). وفي الصفحات (40- 47) من هذا البحث عرضٌ وافٍ لمحتويات كتاب «المحكم» كلِّه.

- مراعاة السمات الصوتية والصرفيـة للعامّيَّة المصريـة، هو ضابط ضروري في صحّة استنباط أصولها الفصيحة التي تحدَّرت منها. وذلك مثل: سقوط الهمزة ، وإبدال الثاء تاءً،والذالِ دالًا... إلخ. ومثل: شيوع استعمال صيغة «اتْفَعل» بديلًا عن صيغة البناء للمجهول.
- إعطاء الأولوية للتأصيل الذي يَفترض في تكوُّن الاستعمال العامّيّ من أصله الفصيح مراحلَ تحوُّلٍ أقلَّ من غيره، إذا كان لكلٍّ وجاهته الدلالية.

وهاكم – بعد – تناولًا تحليليًّا ناقدًا للاستعمالات المذكورة آنفًا، على هَدْي من تلك الضوابط:

1- «اِتّاوى»

قال د. أحمد عيسى:«(اِتَّاوَى). تسأل عن شخص فيقولون: اِتّاوَى في بيته، بمعنى: عاد واعتكف في منزله. أويتُ منزلي، وإلى منزلي، أُوِيًّا وإوِيًّا، وأوَّيْتُ، وتأَوَّيتُ، وأْتَوَيْتُ؛ كلُّها: عُدتُ»[1].

فقد أرجع – رحمه الله تعالى- معنى العَوْدة والاعتكاف في المنزل في قولنا: «فلان اِتَّاوَى في بيته» إلى استعمالات الجذر «ء و ي» التي بالمعنى نفسِه تقريبًا. ويُعكِّر على هذا التوجيه أنه لايفسِّر بعض تصاريف هذا الفعل في العامّيَّة المصرية. فنحن نقول:

تاواه – يتاويه

فأين ذهبت همزةُ الفعل «آوى» إذا سلَّمنا بأنه الأصل الفصيح لهذا الاستعمال العامّيّ؟ لا يمكننا – بالطبع – أن نقول إن همزة «آواه» قد أُبدلتْ تاءً؛ فهما متباعدا المخرج الصوتي (الهمزة حنجرية، والتاء لِثَوية)، ولا تشتمل العامّيَّة المصرية على أمثلة لهذا الإبدال بين الهمزة والتاء[2].

والذي أراه – بعدُ – هو أن الفعل «اِتّاوى» العامّيّ وتصاريفه ، يرجع إلى استعمالات الفعل «ثَوى». وبيان ذلك أن معنى «الإقامة (الطويلة)»أصيلٌ في استعمالات (ث و ى). يقول ابن فارس (ت395هـ): «الثاء والواو والياء كلمة واحدة صحيحة تدُلّ على الإقامة»[3]. ومن ذلك:

- «الثَّواء: طُول المُقام... ثويتُ بالمكان... وأثْوَيتُ به: أطلتُ الإقامةَ به».
- «المَثْوَى: الموضع الذي يقام به».
- «ثُوِي الرجلُ: قُبِر؛ لأن ذلك ثَواءٌ لا أطولَ منه»[4].

فالمعنى متطابق، كما ترى.

---

(1) المُحكَم في أصول الكلمات العامّيَّة (ص 2).

(2) ينظر: أحمد تيمور: معجم تيمور الكبير في الألفاظ العامّيَّة (33- 37)، ود. شوقي ضيف : تحريفات العامّيَّة للفصحى (ص145- 146).

(3) مقاييس اللغة (ث و ي، 393/1). وينظر كذلك: د.محمد حسن جبل: المعجم الاشتقاقي المؤصّل لألفاظ القرآن الكريم (165/1).

(4) لسان العرب(ث و ي، 524/1- 525).

وأما البنية الصوتية لـ«اِتّاوَى» وتصاريفه، فيمكن تفسيرتكوُّنها من نظائرها في (ث و ى)، في ضوء الآتي:

- أُبدلت الثاءُ تاءً. وهو إبدال جِدّ شائع في العامّيَّة المصرية. يقول «أحمد تيمور» (ت 1930م): «وحيثما وُجدت الثاء في كلمة فإنهم يقلبونه تاءً. وهو مُطَّرِد عندهم»[1]. ومن ذلك:

تلاتة	بدلًا من	ثلاثة
تُوم	بدلًا من	ثُوم
بَعَتْ	بدلًا من	بَعَثَ

- تحوَّلت صيغة «تَفاعَلَ» الفصيحة إلى«اتْفاعِل» في العامّيَّة المصريـة، على نحو ما هو شبه مطَّرِد فيها[2]. من نحو:

تَشاتَمَ ← اتْشاتِمْ/ اِشّاتِمْ[3]

تَبادَل ← اِتْبادِلْ

تَسَاهَلَ ← اِتْساهِلْ/اِسَّاهِلْ

ويُفترض تكوُّن هذه الصيغ من المضارع بعد تسكين التاء تخفيفًا(يتْفاعل)، ثم تكوين الماضي منها مسبوقة بهمزة الوصل؛ توصُّلًا للنطق بساكن. وعلى ذلك نقول في «اِتّاوَى»:

تَثاوَى ← يِتْثاوَى← يِتْتَاوَى← يِتَّاوَى← اِتَّاوى

(1) معجم تيمور الكبير في الألفاظ العامّيَّة (40/1- 41). وينظر كذلك: د. شوقي ضيف: تحريفات العامّيَّة للفصحى (ص148- 149). وهي تبدل – في أحيان قليلة- سينًا، في نحو قولنا: مسَلًا (مثَلًا)، وسابِت (ثابت).

(2) ينظر: معجم تيمور الكبير في الألفاظ العامّيَّة (155/1)، ود. رمضان عبد التواب: التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه (ص39- 40)، ود. شوقي ضيف: تحريفات العامّيَّة للفصحى (ص22- 23).

(3) يلاحظ أن هذا الإدغام يكثُر حين يكون ما بعد التاء صوتًا من الأصوات الصفيرية التي تضم الزاي، والسين، والصاد ، في الدرس الصوتي التراثي، وتضاف إليها الشين، والجيم الشامية الرخوة في الدرس الصوتي الحديث. ينظر: د. عبد الكريم جبل: الأصوات الصفيرية في القراءات القرآنية (ص9- 10).

وكذلك نقول: تاواه بدلاً من ثاواه

مَتْوَى بدلاً من مَثْوَى

ويدعم ما أذهبُ إليه استعمالُنا الفعل «إتَّاوِب»، فهو من «تثاءَبَ»، كما هو واضح.

هذا, وقد وضع «أحمد تيمور» احتمالين للمصدر الفصيح لهذا الاستعمال. وذلك في قوله: «تاوَى الشيء؛ أي: أخفاه. والمِتّاوِي: المَخْفِيّ المستور. وهو من (تَوِي) بمعنى: هلك. والهالك يَخفَى في الأرض. وانظر: مادة (ثوى) في القاموس وشرْحه»[1]. قلتُ: إن هناك فارقًا دلاليًّا يمنع من إرجاع الاستعمال العامّيّ إلى الفعل «تَوِي» بمعنى: هلك (المالُ)[2]؛ فالقَرار (أو الاختفاء) في مكان لوجود مُقتضٍ لا يكون هلاكًا. وأما الاحتمال الثاني الذي أومأ إليه بقوله: «وانظر: مادة (ثوى) في القاموس وشرحه»، فهو الاحتمال المتوجّه: دِلالةً، وبنيّةً، على نحو ما فصَّلتُ.

(1) معجم تيمور الكبير في الألفاظ العامّيَّة (285/2).
(2) ينظر: لسان العرب(ت و ي، 458/1). وفيه: «تَوِي المالُ...:ذَهَب فلم يُرْج ... وأَتْوَى فلانٌ مالَه: ذهب به».

2- «اِتَّــكَّ»

قال د. أحمد عيسى:«(اِتَّكَّ). تقول: فلان اِتَّكَّ على الشيء الفلاني فكسره. تَكَّ الشيءَ يَتكُّه تكًّا: وطئه فشدخَه، ولا يكون إلا في شيء ليّن كالرُّطَب، والبِطّيخ»[1].

قلتُ: لا ينغِّص على ما ذهب إليه د. أحمد عيسى في التأصيل لـ«اِتَّكَّ عليه» بإرجاعه إلى «تَكَّ الشيءَ» الفصيح ، إلا أمران:

الأول: أن الفتح الذي في آخر «اتّكَّ» العاميِّ لا يوجد في «تكَّ» الفصيح؛ حيث يُسكِّن المصريون آخِر ما هو من بابه؛ من مثل:

هَدّ ← اتْهدّ

رَدّ ← اتْرَدّ

كَنّ ← اتْكَنُّ

وأما في «اِتَّكَّ» فنحن ننطقها بالفتح، لا بالسكون، كما يشهد واقع الحال.

الثاني: أن الفعل «تكَّ» الفصيح يُستعمل متعدِّيًا بنفسه (تكَّ الشيءَ)، كما ذكر د. أحمد عيسى[2]. في حين أن «اِتَّكّا» العامّيّ يُستعمل متعدِّيًا بحرف الجرّ «على»، كما ذكر د. أحمد عيسى أيضا، وكما يَشهد به واقعُ الحال فعلًا .

وعلى ذلك، فإني أرى أن «اتَّكَّ» العاميّ يرجع إلى الجذر (و ك ء) الذي تدور عموم استعمالاته حول معنى الشّدّ والضغط (الاعتماد)[3]. ومنها:

- «توكَّأ على الشيء، واتَّكَأ: تحمَّل واعتمد... والتُّكَأة: العصا يُتَّكَأ عليها في المشي... واتَّكَأتُ اتِّكاءً؛ أصله: اِوْتكيتُ، فأُدغمت الواو في التاء، وشُدِّدت»[1].

(1) المُحكَم في أصول الكلمات العامّيَّة (ص 4).
(2) وينظر: (ت ك ك) في لسان العرب (438/1).
(3) ينظر: ابن فارس: مقاييس اللغة (و ك ء، 137/6)، ود. محمد حسن جبل: المعجم الاشتقاقي المؤصّل لألفاظ القرآن الكريم (422/2).

وعلى ذلك، فقد تكوَّن «اِتَّكَّ/اِتَّكَّى» العامي، من «توكَّأ عليه» بالمعنى نَفْسه. وتفسير ذلك صوتيًّا مؤسَّسٌ على مسلك صيغة «تَفَعَّل» في العامّيَّة المصرية. فقد لوحظ أن مضارعها يأتي على صيغة«يِتْفعَّل»[2] بتسكين التاء (تخفيفها)، ثم تُدغم هذه التاء فيما بعدها إذا كان من الأصوات الصفيرية، أو الأسنانية، وربما مع غيرها كذلك[3]. ومن أمثلة ذلك:

(تسرَّعَ) ← يِتْسَرَّعْ ← يسَرَّعْ

(تصدَّعَ) ← يِتْصَدَّعْ ← يِصَدَّعْ

ثم يقاس الماضي على المضارع، مع اجتلاب همزة الوصل؛ توصُّلًا للبدء بساكن؛ فيقال:

اِسَرَّعْ - اِصَدَّعْ

وعلى ذلك يُفتَرض تكوُّن «اِتّكَّ» على النحو الآتي:

(توكَّأَ عليه) ← يِتْوكَّى ← يِتَّكَّ/يِتَّكَّى ← اِتَّكَّى

وذلك بتسهيل الهمزة، على ما هو سِمّة صوتية مقرَّرة من سمات العامّيَّة المصرية[4]؛ من مثل:

عَبَّأَ ← عَبَّى

هدَّأ ← هدَّى

وتسهيل الهمزة هذا هو الذي أفضى إلى وجود الفتح في آخر هذا الاستعمال، وكان مما رجَّح تحدُّرَه عـن «و ك ء»، لا عن «ت ك ك»، كما ذهب د. أحمد عيسى.

---

(1) لسان العرب (و ك ء، 4904/6).

(2) يُلاحَظ كسر ياء المضارعة في العامّيَّة المصرية، على ما هو مُلاحَظ مقرَّر. ويُفسَّر هذا على أنه امتداد لسمة لهجيّة تُعزَى إلى قبيلة «بَهْراء»، وتُسمَّى بـ«التَّلْتلة». ينظر: معجم تيمور الكبير في الألفاظ العامّيَّة (153/1-154)، ود. شوقي ضيف: تحريفات العامّيَّة للفصحى (ص21- 22). وكذلك: د. رمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية (ص124- 125).

(3) ينظر: د. رمضان عبد التواب: التطور اللغويّ مظاهره وعِلله وقوانينه (ص38- 39).

(4) ينظر: معجم تيمور الكبير في الألفاظ العامّيَّة (25/1)، ود. رمضان عبد التواب: التطور اللغوي (76- 78)، ود. شوقي ضيف: تحريفات العامّيَّة للفصحى (41- 44).

3- «اِتْلَكَمْ»

قال د. أحمد عيسى:«(اِتْلَكَمْ). تقول: فلان لما سمع هذا[1] الكلام اِتْلَكم؛ تريد: امتنع من الكلام. لَقَم الطريقَ وغيره، يلقُمُه لَقْمًا: سدَّ فمه. واللَّقَمُ: مُعظَم الطريق، فتكون في الأصل: فلان لُقِم؛ أي: انسدّ فمه فلم يتكلم. وفي الكلمة استعارة»[2].

فقد أرجع – رحمه الله تعالى – معنى الامتناع عن الكلام في الاستعمال العامّيّ «اِتْلكم» إلى أحد استعمالات الجذر (ل ق م) ، على النحو المذكور آنفًا. قلتُ: ولعلّ الصواب أن نَرُدّه إلى الجذر (ل ك م) مباشرة، دونما تكلُّف.

وبيان ذلك أن استعمالات (ل ك م) تدور حول معنى «الضغط القويّ العريض». ومن ذلك:

- قولهم: «لَكمه بُجمْع كفِّه»[3]. وجاء في اللسان: «اللَّكْم: الضرب باليد مجموعةً. وقيل: هو اللَّكز في الصدر والدَّفع. لكَمه يَلكُمه لَكْمًا»[4]. فهذا «اللَّكْم» هو ضغْط (دَفْع) قويّ عريض، أو ممتدّ («بجُمع كفّه»/ «باليد مجموعة»).
- ومنه قولهم: «المُلَكَّمة»: القُرْصة المضروبة باليد[5]؛ أي: المضغوطة بها.

فمن هذا الضغط – أو الانضغاط- جاء استعمالنا «اتْلَكَمْ» في عامّيّتنا للدلالة على:

أ- الامتلاء بالطعام[6]؛ أي: الانضغاط به (امتلاء المعدة به امتلاءً تامًّا؛ فلا متَّسع فيها لمزيد).

ب- السُّكوت. وهو انضغاط كذلك؛ باحتباس الكلام في النَّفْس.

---

(1) يلاحظ أننا في مصر نقول: «دا/ده» بدلاً من «هذا»، كما هو معلوم (لـمّا سمع الكلام دَهْ...).

(2) المُحكَم في أصول الكلمات العامّيَّة (ص 4)

(3) الزمخشري: أساس البلاغة (ل ك م، ص749).

(4) (ل ك م، 4070/5).

(5) ينظر: تاج العروس (ل ك م، 432/33).

(6) ينظر: معجم تيمور الكبير في الألفاظ العامّيَّة (293/5).

ويَدعم ما أقوله قولُنا: «فلان اتْكَبَسْ»؛ أي: أُفحم ولم يتكلم، مع استعمالنا لـ«الكَبْس» بمعنى الحَشْر والضَّغْط. وفي «اللسان»: «كبستُ النهرَ والبئرَ كَبْسًا: طَمَمْتُهما بالتراب»[1]؛ أي: دفنتهما حَشْوًا بالتراب. وقد ذكر «يوسف المغربي» (ت 1019هـ) أن عوامّ مصر كانوا يقولون: «كُبس بيت فلان»، وربط ذلك بالاستعمال الفصيح «كَبَسَ دارَ فلان: هجم عليه»[2]. والهجوم ضغط. ونحن – في عاميتنا المصرية الآن – نقول: «كَبْسة» للهجمة (الضَّغْطة) المفاجئة من صاحب سُلْطة، أو نَحْوِه.

وأما مجيء «اِتْلكم» على صيغتها الصرفية تلك (اتْفَعَلْ)، فهي صيغة فعلية (قياسية) في العامّيَّة المصرية استعملتها بديلًا عن بناء الفعل للمجهول (أو صيغة المطاوعة)[3]، من مثل:

اِتْعصَرْ	بدلًا من	عُصِرَ
اِتْعَزَلْ	بدلاً من	عُزِلَ
اِتْقَتَلْ	بدلاً من	قُتِلَ

وتأسيسًا على كل ما سبق، فإني أرى أن الصواب هو إرجاع «اِتْلَكَم» إلى جذره المباشر (ل ك م)، بدلًا من تكلُّف إرجاعه إلى (ل ق م)، مع ما فيه من اضطرار إلى القول بإبدال القاف كافًا، على نحو ما ذهب إليه د. أحمد عيسى.

(1) (ك ب س، 3811/5).
(2) دفع الإصر عن كلام أهل مصر (ص437). وكذا: ابن أبي السُّرور : القول المُقتضب فيما وافق لغة أهل مصر من لغات العرب (ص66- 67).وينظر: لسان العرب (ك ب س، 3812/5).
(3) ينظر: معجم تيمور الكبير في الألفاظ العامّيَّة (158/1- 159)، ود. شوقي ضيف: تحريفات العامّيَّة للفصحى (ص38 – 40)، وينظر كذلك: د. رمضان عبد التواب: المدخل إلى علم اللغة (ص235)، وفصول في فقه العربية (ص49).

4- «اِسَّحْلِبْ»

قال د. أحمد عيسى:«(اِسَّحْلِب). بمعنى مشى بطيئًا ومتخفيًّا؛ حتى لا يشعُر به أحدٌ. التَّذَعْلُبُ: الانطلاق في استخفاء، تذعْلَبَ يتذَعْلَبُ»[1].

قلتُ: وهذا ربط جِدّ بعيد؛ فإن افتراض تحول «تَذَعْلب» الفصيحة إلى «اسَّحْلب» العامّيَّة يستلزم – من ناحية – تغييراتٍ صوتيةً متراكبة، ثم إن هناك – من ناحية أخرى – فارقًا بينهما في المعنى: فـ«التَّذَعْلُب»: انطلاق (سريع) في خفية. يدعم ذلك قولُهم: «الذِّعْلِبة: الناقة السريعة؛ شُبِّهتْ بالذِّعْلِبة؛ وهي النَّعامة؛ لسرعتها»[2]. وأما «اسَّحْلِب» العامّيَّة، فتعني المشي (المُستخفي) في بُطْء.

ولعلّ الصواب – بعد – هو أن نُرجع هذا الاستعمال العامّيَّ إلى جذره شبه المباشر «س ح ب». وذلك أنّ معنى الحركة البطيئة يتحقَّق في صورة «الجَرّ» في جُلّ استعمالاته؛ يقول ابن فارس (ت395هـ): «السين والحاء والباء أصل صحيح يدلّ على جَرّ شيء مبسوط ومدَّه»[3]. ومن ذلك:

- سَحَبت المرأةُ ذيلَ ثوبها: جرَّته[4].
- السحاب: الغَيْم «كأنه ينسحب في الهواء»[5]. ولكلٍّ حركةٌ بطيئة.

وأمّا تفسير البنية الصوتية الكائن عليها الفعل «اسَّحْلِب» ، فيتضمن تفسير وجود السين المضعَّفة ، وتفسير وجود اللام:

- فأمّا السين المضعَّفة، فتفسير وجودها يتأسّس على مسلك صيغة «تَفَعَّل» في العامّيَّة المصريّة، على ما ذُكِر في تناول الفعل «اِتَّكَّ»، من تسكين تاء المضارع «يتْفعَّل»، ثم إدغامها فيما بعدها من الأصوات، وقياس الماضي على المضارع، مع اجتلاب همزة الوصل؛

(1) المُحكَم في أصول الكلمات العامّيَّة (ص 11).
(2) لسان العرب (ذ ع ل ب، 1503/3- 1504).
(3) مقاييس اللغة (س ح ب، 142/3).
(4) ينظر: لسان العرب (س ح ب، 1948/3).
(5) مقاييس اللغة (142/3).

- توصُّلًا للنطق بالساكن:

(تَسحَّبَ) ← يِتْسَحَّب← يِسَّحَّبْ ← اِسَّحَّبْ

هذا، مع ما نلاحظه من استعمال الصيغتين «يِتْسحّب»، و«اِتْسَحَّب» بلا إدغام، أحيانًا.

وأما تفسير وجود اللام في«اسَّحْلِب»، فهو أنه قد تكوَّن بطريق المخالفة الصوتية dissimilation، التي تعني أن مُستعملي اللغة يميلون أحيانًا إلى التخلص من النطق بالصوتين المتماثلَيْن المتواليين بعدّة وسائل، منها: إبدالُ أحدهما صوتًا آخر، يَغلِب أن يكون من أصوات العلّة الطويلة، أو من أصوات الراء، واللام، والميم، والنّون[1]. وبهذا (القانون) الصوتي فُسِّر وجود بعض الصيغ في العربية الفصيحة، من مثل[2]:

قيراط من قِرّاط

دِينار من دِنّار

أملى من أَمْلَل

وفُسِّرَ نشأة كلمات في العامّيَّة المصرية؛ من مثل:

قَرْنبيط من قُنَّبيط

فَرْتِك من فَرَّك

طَرْبَق من طَبَّق

وعلى ذلك، فإنني أرجِّح تكوُّنَ الفعل «اِسَّحْلب» من «اسَّحَّب»، بإبدال الحاء الثانية لامًا (مكسورة).

(1) ينظر: د. إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية (ص210- 212)، ود. رمضان عبد التواب: التطور اللغوي (ص57)، ود. أحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي (ص384- 385).
(2) ينظر: د. رمضان عبد التواب: النطور اللغوي (ص58- 59).

5- «خُـنّ»

قال د. أحمد عيسى:«(خُنّ). تقول: (دَخَلت الفِراخ في الخُنّ). الكِنُّ: كل شيء وَقَى شيئًا، فهو كنُّه وكِناهُ. والكِنُّ: ما يرُدُّ الحرَّ، والبردَ، من الأبنيةَ، والمساكن. والكِنُّ: البيت»[1].

فقد أرجع – رحمه الله تعالى- «الخُنّ» إلى «الكِنّ» بالمعنيين المذكورين. قلتُ: ولعلّ الصواب أن يكون أصل كلمة «الخُنّ» العامّيَّة هو«الخُمّ» بالمعنى نفسه[2].يقول ابن سِيده[3] (ت 458هـ): «والخُمّ: قَفَص الدَّجاج. أرى ذلك لخُبْث رائحته». ويتسق تعليلُ التسمية الذي قدّمه ابن سيده (لخُبْث رائحته)، مع استعمالات أخرى يتحقق فيها هذا المعنى؛ منها[4]:

- «خَمّ اللحمُ» - وكذا: «أَخَمَّ»: إذا أَنْتَن، أو تغيَّرت رائحتُه.
- «أَخَمَّ اللبنُ»: إذا فَسَد بسبب خُبْث ريح السِّقاء الذي وُضع فيه.
- ومن هذا اشتُقّ قولهم: «خَمّان الناس» لرُذالهم.

فالمعنى – كما ترى – متطابق بين الاستعمال العامّيّ وسلَفه الفصيح. وأما إبدال الميم نونًا في هذا العاميّ، فهو إبدال له ما يسوّغه صوتيًّا: فالميم «صوت شفوي أنفيّ، مجهور، تتصل الشفتان حين النطق به، ويهبط الطَّبَقُ؛ فينفتح المجرى الأنفيُّ، ويمرّ الهواءُ منه، في حين تحدُث ذبذبةٌ في الأوتار الصوتية»[5]. وكذلك الشأن في صوت النون؛ فليس يَفرُق بينهما سوى أن «طَرَف اللسان مع النون يلتقي بأصول الثنايا العليا، وأن الشفتين مع الميم هما العضوان اللذان يلتقان»[6]. فهما – إذن- يتوزّعان صفة الأنفية؛ ويوصفان – أحيانًا- بأنهما «أنفميَّان». ومن أجل تقاربهما هذا، وقع الإبدال بينهما (كثيرًا). ومن الأمثلة القديمة لذلك[7]:

---

(1) المُحكَم في أصول الكلمات العامّيَّة (ص77).
(2) وينظر: معجم تيمور الكبير في الألفاظ العامّيَّة (209/3).
(3) المُحكَم والمحيط الأعظم (خ م م، 383/4). وكذلك: لسان العرب (1269/2)، وتاج العروس (123/32).
(4) ينظر: اللسان (1269/2).
(5) د. تمام حسّان: مناهج البحث في اللغة (ص105).
(6) د. إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية (ص67).
(7) ينظر: ابن السِّكّيت: الإبدال (ص61، 83).

- قول العرب «السُّدول، والسُّدون: ما جُلِّل به الهَوْدج، وأُرخي عليه».

- وقولها: «أسود قاتم، وقاتن».

وكذا يوجد لهذا الإبدال أمثلته الأخرى في العامّيَّة المصريـة؛ من مثل: «نَدَغ اللِّبان» بدلًا من «مضغ»[1]، مع ترقيق الضاد لتنطق دالًا. ومن مثل: «زَنْهرت عِينه»؛ أي: احمرّت، بدلاً من «زَمْهرتْ»[2].

(1) ينظر: د. محمد حسن جبل: المختصر في أصوات اللغة العربية (ص141).
(2) ينظر: د. شوقي ضيف: تحريفات العامّيَّة للفصحى (ص162). وينظر: اللسان (ز م هـ ر، 1868/3). وفيه: «زَمْهرتْ عينُه، وازْمَهرَّتا: احمرَّتا من الغضب».

6- «داحِل»

قال د. أحمد عيسى:«(داحل). تقول: فلان بِيْدَاحِل في المسألة؛ تريد أنه يعالج قضاءها. الدَّحْل: طَلَبُ مكافأةٍ بجناية جُنيت عليك، أو عداوةٍ أُتيت عليك. ولم تذكر مراجعُ اللغة له فعلًا»[1].

فقد أرجع د. أحمد عيسى معنى «المُداحَلة» في العامّيَّة المصرية إلى معنى «الدَّحْل» بالمعنى المذكور. قلتُ: ولعلَّ الصواب هو إرجاع هذا الاستعمال إلى استعمال آخر فصيحٍ من الجذر نفسِه. قال الأزهري (ت 370هـ)- في نصِّ طويل محرَّر: «الدَّحْل: هُوَّة تكون في الأرض، وفي أسافل الأودية، فيها ضِيق، ثم تتَّسع. قال ذلك الأصمعيّ. قلتُ: وقد رأيتُ بالخَلْصاء، ونواحي الدَّهناء، دُحلانًا كثيرة. وقد دخلتُ غيرَ دَحْل منها. وهي خلائق خَلَقها الله تحت الأرض، يذهب منها الدَّحْلُ منها سَكًّا في الأرض، قامةً أو قائمتين، أو أكثر من ذلك. ثم يتلجَّف يمينًا أو شمالًا: فمرّةً يضيق، ومرّةً يتَّسع، في صفاة ملساء لاتَحيك فيها المعاولُ المحدَّدة لصلابتها . وقد دخلتُ منها دَحْلًا. فلما انتهيتُ إلى الماء إذا جَوٌّ من الماء الراكد فيه، لم أقف على سَعته، وعُمْقه، وكثرته؛ لإظلام الدَّحْل تحت الأرض. فاستقيتُ أنا مع أُصيحابي من مائه، وإذا هو عَذْب زُلال؛ لأنه ماء السماء يسيل إليه من فوق، ويجتمع فيه»[2].

فعلى قول العرب: «دَحَل» - أو «أَدْحَلَ»: إذا دَخَل في الدَّحْل، أرجِّح أنه قد تأسَّس قولُ بعض العوامّ في مصر المحروسة: «فلان بِيداحِلْ في المسألة»؛ أي: يعالج قضاءها. وذلك مِن أن السائر في «الدَّحْل»- بالمعنى الذي حرَّره الأزهريُّ- يكابد قدرًا كبيرًا من المشقّة؛ لكونه أشبه بالنَّفق الضيق المُظلم، المتلوّي يَمْنة ويَسْرة، حتى يصل إلى طَلِبته.

ومن هذا التلوّي الحِسّي الذي يلُفّه الظلامُ (الخَفاء)، اشتُقّ معنى المخادعة والمعالجة. جاء في اللسان: «الدَّحِل من الناس عند البيع: من يُداحل الناس، ويُماسكهم؛ حتى يَستمكن من حاجته،وإنه ليُداحِله؛ أي: يخادعه»[3].

فهذا التأصيل- فيما يبدو لي – هو المتوجّه معنًى، ومبنًى. وقد جمعت العربُ بين «الذُّحول»، و«الدُّحول» في قولهم: «طُلبوا بالذُّحول؛ فتواروْا في الدُّحول»![1].

---

(1) المُحكَم في أصول الكلمات العامّيَّة (ص80).
(2) تهذيب اللغة (د ح ل، 419/4). وكذا: لسان العرب (1336/2).
(3) (د ح ل، 1337/2).

7- «الدِّبْلـة»

قال د. أحمد عيسى:«(دِبْلة). تقول لحلْقة الخاتم الخالي من الفَصّ وسريره: دِبْلة. الدُّبْلة: ثَقْب الفأس . وجمعها: دُبُل، ودُبَل، فاستُعيرت لكل حَلْقة بقدر الخاتم»[2].

قلتُ: بل لعلّ الصواب أن نُرجع «الدِّبلة» بالمعنى المذكور، إلى استعمالات الجذر «ذ ب ل». قال الجوهريّ (ت 392هـ): «الذَّبْل: شيء كالعاج؛ وهو ظهر السُّلَحفاة البحرية، ويُتَّخذ منه السِّوار»[3]. وقال ابن سِيده (ت 458هـ): «الذَّبْل: جِلْد السُّلَحفاة البَريّة، وقيل: البحرية. وقيل: الذَّبْل: عِظام ظهر دابّة من دوابّ البحر، يتخذ منه النساءُ أسورة»[4]. ومن شواهد هذا الاستعمال قولُ جرير يهجو امرأة[5]:

ترى العَبَس الحَوْليَّ جَوْنًا بكُوعهالها مَسَكًا في غير عاجٍ ولا ذَبْلِ

فالمعنى – كما ترى – يكاد يكون متطابقًا بين الاستعمالين: الفصيح، والعاميّ؛ مما يَدعَم القولَ بردّ «الدِّبلة» (الخاتم) إلى «الذَّبْل» (الجِلْد الذي تُصنع منه الأسورة ونحوها)؛ من باب تسمية الشيء باسم المادة التي يُصنع منها. وأما إبدال الذال دالًا فهو إبدال شائع في العامّيَّة المصرية، كما هو مقرر ومُعايَن[6]؛ يقول أحمد تيمور (ت 1930م): «وهو قياس مُطَّرِد عندهم». وذلك من مثل:

دَهَبْ بدلًا من ذَهَب

جِدْر بدلًا من جِذْر

وأضيفت عليها تاء الوَحْدة، وكُسِرت الذال، فصارت «الدِّبلة»؛ مثل: الجِلْدَة، والعِلْبة، والإبرة، والخِرْأة (الخِرْقة)، وغيرها.

---

(1) الزمخشري: أساس البلاغة (د ح ل، ص226).
(2) المُحكَم في أصول الكلمات العامّيَّة (ص81)
(3) الصحاح (ذ ب ل، 1701/4).
(4) المُحكَم والمحيط الأعظم (ذ ب ل، 11/ 69).
(5) ديوان جرير(951/2). و«العَبَس»: هو ما جفَّ من بول الإبل وبَعَرِها، والتصق بأفخاذها. و«الجَوْني»: نِسْبة إلى «الجوْن»: اللون الأسود. و«المَسَك»: الأسورة والخلاخيل من الذَّبْل، والقرون، والعاج. ينظر: اللسان (ع ب س، 2785/4)، و(ج و ن، 732)، و(م س ك، 4203/6).
(6) ينظر: معجم تيمور الكبير في الألفاظ العامّيَّة (152). وكذلك: د. شوقي ضيف: تحريفات العامّيَّة للفصحى (ص151- 152). وتبدل الذال في أحيان أخرى زايًا، من مثل: زَنْب (ذَنْب)، وزِكْر(ذِكْر).

8- «زَأّ»

قال د. أحمد عيسى:«(زَأّ). تقول: فلان زَأّ فلان عليّ؛ تريد: أوصاه باللُّجوء إليَّ، أو تقول: زَأّني فأوْقَعَني. الزَّجُّ: رَمْيُك بالشيء تزُجُّ به عن نفسك، وزجَّ بالشيء من يده يزُجُّ زجًّا: رمى به»[1].

فقد ردّ د. أحمد عيسى معنى الدفع في الاستعمال العامي «فلان زأّ...» إلى معنى «الزَّجّ» في العربية الفصيحة. قلتُ: ولعلَّ الصواب أن نعيده إلى استعمال من الجذر (ز ق ق)[2]؛ فمعنى الدفع أصيل فيه. ومن ذلك:

- قولهم: «زقّ الطائرُ فَرْخَه»: إذا أطعمه بفيه[3]؛ أي: دفع الطعامَ إلى داخل فمه.
- وقولهم: «زق الطائرُ بسَلْحه»: إذا دفع به[4].
- ومنه قولهم: «الزُّقاق» للطريق الضيّق[5]. وهذا لأنه قد يُحْوِج إلى التدافع.
- واشتُقّ من هذا قولُهم: «مازلتُ أزُقّه العلمَ»[6]. وهذا كأنّي أدفعه في فمه (أو عقله) دَفْعًا.

فقولنا: «فلان زأّ فلان» يرجع إلى الفعل «زَقّ» بمعنى الدَّفع نفسِه، مع إبدال القاف همزة. وهو إبدال جِدّ شائع في العامّيَّة المصرية. يقول «أحمد تيمور»: «هو قياس مُطَّرِد عند أهل المدن، وغالب الوجه البحري»[1].

---

(1) المُحكَم في أصول الكلمات العامّيَّة (ص97).

(2) ينظر: وفا القوني: التحفة الوفائية (ص17)، وأحمد تيمور: معجم تيمور الكبير في الألفاظ العامّيَّة (36/4).

(3) ينظر: لسان العرب (ز ق ق، 1845/3).

(4) ينظر: تاج العروس (ز ق ق، 408/25).

(5) ينظر: لسان العرب (ز ق ق، 1845/3).

(6) الزمخشري: أساس البلاغة (ز ق ق، ص344).

وأما إرجاع «زَأّ» في العامّيَّة إلى «زجّ» في العربية الفصيحة، فهو احتمال جِدّ بعيد من الناحية الصوتيّة؛ من حيث إن مخرج صوت الجيم بعيدٌ عن مخرج صوت الهمزة، فالجيم تخرج «من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك»[2]، أو هي صوت «غاريّ»، كما يعبِّر المُحدَثون[3]. وأما صوت الهمزة فهو صوت حنجريّ يخرج من فتحة المزمار بين الوترين الصوتيين، كما هو معلوم[4]. فالتقارب المخرجي بين الصوتين غير متحقِّق، وهو من شروط القول بحصول الإبدال بين الأصوات[5]. كما أن إبدال الجيم همزة غير مألوف في العامّيَّة المصرية كذلك[6].

(1) معجم تيمور الكبير في الألفاظ العامّيَّة(74/1). وكذلك: د. شوقي ضيف: تحريفات العامّيَّة للفصحى(ص1159). وهناك صور نطقية أخرى للقاف في العامّيَّة المصرية، من مثل نطقها جيمًا غير معطَّشة في عموم الصعيد وكثير من قرى الوجه البحري.
(2) سيبويه: الكتاب (433/4).
(3) ينظر: د. أحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي (ص271).
(4) ينظر: د. إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية (ص89- 90).
(5) ينظر في تفصيل القول في ذلك عند القدماء والمحدَثين: د. على حسين البوّاب: ظاهرة الإبدال اللغوي (ص37-48).
(6) ينظر: أحمد تيمور: معجم تيمور الكبير في الألفاظ العامّيَّة (ص48).

9- «زَيّ»

قال د. أحمد عيسى:«(زيّ). يُلْفَت نظرُك إلى الشيء، فتقول: (زَيْ ما يكون). قال سيبويه: من العرب من يقول: (زي) بمنزلة (كي)»[1].

قلتُ: وقد وقع سَهْو منه- رحمه الله تعالى- في هذا النصِّ الذي نقله عن سيبويه (ت 180هـ). وبيان ذلك أنني حين راجعتُه في «كتابه»، وجدتُ أنه أورده في سياق حديثه عن طريقة تهجِّي حروف الهجاء. والنصّ هو: «وأمّا (زاي) ففيها لغتان: فمنهم من يَجعلها في التهجِّي كـ(كيْ)، ومنهم من يقول (زايْ)، فيجعلها بمنزلة (واوْ). وهي أكثر»[2]. فالنص – كما تَرى- لا صلة له بما نحن بصدده: لا من قريب، ولا من بعيد. وجَلّ من لا يسهو- سبحانه وتعالى.

أما (زيّ) التي تشيع في العامّيَّة المصرية بمعنى «مِثْل»، فتأصيلها هو أنها قد تحدَّرت من «سَيّ» بالمعنى نفسه، في العربية الفصيحة. جاء في اللسان: «سِيّان؛ بمعنى: سواء. يقال: هما سِيّان، وهم أسواء... والسِّيّان: المِثلان، والواحد سِيّ... وحكى اللِّحيانيّ: ماهو لك بسِـيّ؛ أي بنظير... وكذلك المؤنَّث: ما هي لك سِيّ»[3]. ومن شواهده الشعرية قولُ الحُطَيئة[4]:

فإيَّاكم وحيَّةَ بطنِ وادٍ حديدَ النابِ ليس لكم بسِيّ

فالمعنيان في «زيّ» و«سِيّ» متطابقان؛ مما يدعم القول بتكوُّن الأولى من الثانية، بطريق الإبدال؛ إبدال السين زايًا. وهو إبدال سائغ؛ فهما من مخرج واحد . يقول سيبويه (ت 180هـ): «ومما بين طرف اللسان وفُوَيق الثنايا مخرج الزاي، والسين، والصاد»[5]. ولا فرق بين الزاي والسين إلا في صفة الجهر والهمس: فالزاي مجهورة، والسين مهموسة[6].

---

(1) المُحكَم في أصول الكلمات العامّيَّة (ص105).

(2) الكتاب (266/3). وهو كذا وارد في «المُحكَم والمحيط الأعظم» لابن سيده (ز ي ي، 71/9).

(3) (س و ي، 216/3).

(4) ديوان الحُطيئة (ص38- 39). ومما جاء في شرحه: «(سِيّ): مِثْل، يقال: هما سِيّان، وهم أسواء. يعني بـ(الحية) نَفْسَه؛ أي: لا تستوون معه، هو أشرف منهم».

(5) الكتاب (433/4).

(6) ينظر: د. أحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي (ص316).

هذا، وقد أرجع أحمد تيمور – رحمه الله تعالى- كلمة «زَيّ» العامّيَّة، إلى كلمة «شَرْوى» الفصيحة؛ بمعنى «مِثْل»[1]. وهو اجتهاد محلّ نظر؛ فالكلمتان متفارقتان أصواتًا، وبنيةً، كما هو بَيِّن.

(1) ينظر: معجم تيمور الكبير في الألفاظ العامّيَّة (63/4).

10- «عَدِّدْ/ مِعَدِّدَهْ»

قال د. أحمد عيسى:«(عَدّد ومِعَدِّدة). إذا مات أحدٌ أتَوا بالمِعَدِّدة لِتُعَدِّد عليه. دَعَى المَيِّتَ: نَدَبه، ناداه، والتَّدَعِّي: تَطْريبُ النائحةِ في نِياحها على مَيِّتها إذا نَدَبتْ»[1].

فقد ربط – إذن - بين «التعديد» و«التدعِّي» بالمعنيين المتقاربين المذكورين. وقد سبقه إلى هذا الربط بينهما «أحمد تيمور» في قوله: «عدّدت المِعدّدة، أي: النائحة، أو النادبة». وأورد شواهد على هذا الاستعمال، ثم قال: «انظر: التَّدعِّي؛ وهو تطريب النائحة»[2].

قلتُ: بل لعلّ الصواب هو أن هذا الاستعمال العامّيّ يرجع إلى جذره (ع د د) دون أيّ تكلُّف. وذلك أنّ استعمالاته تدلّ على معنى السَّرْد والإحصاء؛ قال ابن فارس (ت 395هـ): «العين والدال أصل صحيح واحد لا يخلو من العَدّ الذي هو الإحصاء»[3]. وجاء في اللسان: «العَدّ: إحصاء الشيء. عدَّه يَعُدّه عَدًّا وتَعْدادًا، وعدّده»[4].

وتعديد «المعدّدة» إنما هو سَرْد مُنغَّم لمآثر المتوفَّى، كما يَشهد به واقعُ الحال. و«المِعدّدة» هي اسم فاعل من غير الثلاثي كُسِرت ميمه، على ما هو شائع في العامّيَّة المصريّة[5]، من مثل: معلِّمة، ومغسِّلة، ومبلِّمة، وغيرها. وقد غلب اسم الفاعل هذا (معدّدة)، في العامّيَّة المصرية، على هذا النوع من الإحصاء خاصّة، أعني إحصاء مآثر المتوفَّى؛ بحيث إذا أُطلق لا ينصرف الذهنُ إلا إلى هذا المعنى؛ أي: صار «صفة غالبة».

(1) المُحكَم في أصول الكلمات العامّيَّة (ص151).
(2) معجم تيمور الكبير في الألفاظ العامّيَّة (4/388- 389).
(3) مقاييس اللغة (ع د د، 4/29). وينظر كذلك: د. محمد حسن جبل: المعجم الاشتقاقي المؤصّل لألفاظ القرآن الكريم (2/154).
(4) (ع د د، 4/2832).
(5) ينظر: أحمد تيمور: معجم تيمور الكبير في الألفاظ العامّيَّة (1/124)، ود.شوقي ضيف: تحريفات العامّيَّة للفصحى (ص45).

11- «عـوّأ»

قال د. أحمد عيسى:«(عَوَّأ). تقول: (فلان عوَّأ علينا)؛ تريد تأخُّره عنك. التَّعْوية: نَوْمة خفيفة عند وجه الصُّبح. وكل من احتُبس في مكان فقد عوَّه»[1].

قلتُ: لعلّ الأصوب أن يكون هذا المعنى راجعًا إلى استعمالات الجذر (ع و ق) في العربية الفصيحة. وهذا المعنى (التأخُّر) أصيل فيها. يقول الجوهري (ت 392هـ): «عاقه عن كذا يعُوقه عَوْقًا، واعتاقه؛ أي: حبسه وصرفه عنه. وعوائق الدهر: الشواغل من أحداثه. والتعوُّق: التثبُّط. والتعويق: التثبيط»[2]. ومنه قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ﴾ [الأحزاب: 18]؛ قال الراغب الأصفهاني (ت425هـ تقريبًا): «أي: المثبِّطين الصارفين عن طريق الخير»[3]. فالحبس والتثبيط من بابة التأخير والتعطيل، كما هو واضح. ثم إنّ القاف أُبدلتْ همزةً، على ما هو مألوف في العامّيَّة المصرية، وسبق ذِكره في معالجة تأصيل «زَأّ/ زَقّ».

وأما «التعوية»، فهو – وإن كان فيه معنى التأخُّر كذلك- فيُضعف القولَ بأنه أصلُ قول عوامِّ مصر: «فلان عَوَّأ» أمران:

الأول: أن إبدال الهاء همزًة غير مألوف في العامّيَّة المصرية[4]، وذلك بعكس إبدال القاف همزة.

الثاني: أن معنى التأخُّر في «ع و هـ» يبدو اختياريًّا. جاء في اللسان: «التعويه، والتعريس: نَوْمة خفيفة عند وجه الصبح. وقيل: هو النزول في آخر الليل. وكلّ من احتَبس في مكان فقد عوّه»[5]. فالتعبير بالاحتباس هنا مقصود به الإقامة الاختيارية للاستراحة، أو نحوها، كما هو واضح. وأما التأخير في «عَوّأ» في العامّيَّة المصرية فيبدو فيه معنى التعمُّل، والمعالجة، والقَسْر.

---

(1) المُحكَم في أصول الكلمات العامّيَّة (ص156).
(2) الصحاح (ع و ق، 1534/4).
(3) المفردات (ص597).
(4) لم يورد أحمد تيمور أي مثال لإبدال الهمزة هاءً في العامّيَّة المصرية. ينظر: معجم تيمور الكبير في الألفاظ العامّيَّة (85/1- 86).
(5)(ع و هـ، 3180/4- 3181).

12- «فَلْـق»

قال د. أحمد عيسى:«(فَلْق). تقول: (فلان زَي الفَلْق)؛ بمعنى: طويل عريض. الفَيْلَق: العظيم من الرجال. ومنه: تفليق الكلام. وفي رواية في صِفَة الدَّجّال: رأيته، فإذا رجل فَيْلَق أعْوَر»[1].

قلتُ: بل لعّل الصواب أن نفسِّر هذا التشبيه (فلان زَيّ الفَلْق) على لفظه، دون أن نحيل إلى لفظ آخر (الفَيْلق)، من الجذر «ف ل ق»، على نحو ما ذهب د. أحمد عيسى.

وبيان ذلك أن استعمالات (ف ل ق) تتضمّن معنى الشّقّ النافذ. يقول ابن فارس (ت 395هـ): «الفاء واللام والقاف أصل صحيح يدُلّ على فُرجة وبَيْنونة في الشيء»[2]. وهذا الشَّق يكون في شيء صُلْب شديد الكثافة[3]، كالحائط، والجبل، والأرض الصُّلْبة[4]. فهذا «الفَلْق» بامتداده وشقِّه لأجرام صُلْبة يُعطي معنى الامتداد والقوَّة. ويكون هذا هو وجه الشَّبَه في قولنا: «فلان زي الفَلْق». وممّا يَدعَم هذا أن العرب قد استعملت «الصَّدْع» للدلالة على «الشّق في الشيء الصُّلْب، كالزجاجة، والحائط، وغيرهما»[5]. واستعملتْه كذلك (بسكون الدال وفتحها) للدلالة على «الفَتِيّ الشابّ القويّ من الأوعال، والظباء، والإبل، والحُمُر»[6].

(1)المُحكَم في أصول الكلمات العامّيَّة (ص170).
(2)مقاييس اللغة (ف ل ق، 452/4).
(3)ينظر: د. محمد حسن جبل: المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم (331/2).
(4)ينظر: (ف ل ق) في لسان العرب (3462/5)، وتاج العروس (26/ 314).
(5)لسان العرب (ص د ع، 2414/4).
(6)المصدر السابق (4/ 2415).

13- «لَـدَعْ»

قال د. أحمد عيسى:«(لَدَعْ). تقول: (لَدَعْت الولد قَلَمْ)، أو تقول: (اِلْدَعُهْ قَلَم). اللَّدْح: الضرب باليد. لَدَحه يَلْدَحه لَدْحًا: ضربه بيده. قال الأزهري: والمعروف: اللَّطْح. وكأن الطاء والدال تعاقبا في هذا الحرف»[1].

قلتُ: ولعلّ إرجاع قولنا: «لدعْت الولد قلم» ونحوه، إلى استعمالات (ل ذ ع)- بدلًا من(ل د ح)- يكون هو الأصوب. وبيان ذلك أن الدلالة على «الإيلام بشدّة وحِدّة» أكثر تحُقُّقًا في اللَّذْع. جاء في اللسان[2]:

- «اللَّذْع: حُرْقة كحُرْقة النار. وقيل: هو مسّ النار وحِدّتها... لذَعَتْه النارُ لَذْعًا: لفحتْه، وأحرقتْه». وهذه إصابة بالغة الحِدّة.
- «لذَع فلانٌ بعيره في فخذه لَذْعةً، أو لَذْعتين، بطرف المِيسم». وهذا كَيٌّ بالغ الحِدّة كذلك. لوَسْم الإبل بمِيسم خاصّ يعلِّمها به.
- وقد اشتُقّ من هذا قولُهم: «لَذَع الحُبُّ قلْبَه»، و«لذَعه بلسانه»: إذا أوجعه، وآذاه[3].

وأما «اللَّدْح» فليس في معناه هذا الإيلام الحادّ، بل هو ضرب غير شديد ببطن الكفّ. قال الأزهريّ (ت 379هـ)- وقد جعل «اللَّدْح» مبدلًا من «اللَّطْح: «أبو عُبيد عن أبي عبيدة: اللَّطْح: الضرب باليد... قال غيره: هو الضرب ليس بالشديد ببطن الكفّ ونحوه. وفي حديث ابن عبّاس أن النبي ﷺ كان يَلْطَح أُغَيْلمة بني عبد المطَّلب ليلةَ المُزدلفة، ويقول: أَبَنيَّ، لا تَرموا جَمْرة العَقَبة حتى تطلُع الشمسُ»[4]. فهذا تصريح بأن اللَّطْح- و«اللَّدْح» مبدل عنه – ضَرْب ليس بالشديد. وحديث ابن

(1)المُحكَم في أصول الكلمات العامّيَّة (ص195). وكلام الأزهريّ (ت 370هـ) وارد في معجمه: تهذيب اللغة (ل ط ح، 385/4).

(2)(ل ذ ع، 4024/5).

(3)ينظر: الزمخشري: أساس البلاغة (ل ذ ع، ص 738).

(4)تهذيب اللغة (ل ط ح، 14/ 385). وكذا اللسان (4034/5).

عبّاس[1]– رضي الله عنهما- بشأن «لَطْح» النبي ﷺ لأُغيلمة بني عبد المطلب شاهدٌ واضح على أن «اللَّطْح» مَسٌّ هيّن ببطن الكفّ.

وعلى ذلك، يتضح أن إرجاع «اللَّدْع» إلى «اللَّذْع» أَوْلى، وأصوب. وأما إبدال الذال دالًا، فهو إبدال جِدّ شائع في العامّيَّة المصريّة، كما مرّ في معالجة كلمة «الدِّبْلة».

(1)وينظر كذلك: النهاية في غريب الحديث والأثر (250/4) ففيه شاهد آخر على أن «اللَّطح» ضَرْب – أو مسٌّ- غير شديد.

14- «مفعوص»

قال د. أحمد عيسى:«(مفعوص). تقول للصَّبيّ القليل الجسم الضَّئيل: (مفعوص). يقال للصَّبيّ والصَّبيّة الصغيرة: بُعْصوصة؛ لِصِغَر خَلْقه، وضَعْفه»[1].

قلتُ: ولعلّ الصواب هو أن نقول إن هذا الاستعمال العامّيّ (مفعوص) يرجع إلى الجذر (ف ص ع) لا (ب ع ص). وبيان ذلك أن استعمالات (ف ص ع) تدلّ – فيما تدلّ – على معنى الضغط، أو الانضغاط. ومن ذلك:

- «فَصَع الرُّطَبة يَفصَعها فَصْعًا، وفصَّعها: إذا أخذها بإصبعه، فعصرها، حتى تَنْقشِر»[2]. فهذا ضغط حِسّيّ يُفضي إلى الانفضاخ والتقشُّر.
- واشتُقّ من هذا قولهُم: «افتَصَع حقَّه من فلان»: إذا استوفاه كلَّه غَصْبًا[3].

فمن معنى «الضَّغط» - أو «الانضغاط»- جاء استعمال «المفعوص» (القليل الجُثّة) من (ف ص ع) بطريق القلب المكاني. وكأنّ القليل الجُثّة مضغوطٌ ضَغْطًا. ولهذا التكييف لقلّة الجثّة في العامّيَّة المصريّة نظيرٌ في العربية الفصيحة. ففي الجذر (ح ز ق) نجد الآتي:

- «حَزَقه حَزْقًا: عَصَبه، وضغَطه . والحَزْق: شدّة جَذْب الرّباط والوَتَر... وحزَقه بالحبل: شدَّه».
- ثم نجد: «رجل حُزُقّ، وحَزُقّ، وحُزُقّة: قصير يقارب الخطو»[4].

وبالربط الاشتقاقي بين الاستعمالين، يتضح أن العرب تكيِّف القِصَر – أحيانًا- على أنه نوع من الانضغاط الشديد. وهو التكييف الذي امتدّ في التعبير المصري عن المعنى نفسه بلفظ «المفعوص»،

(1)المُحكَم في أصول الكلمات العامّيَّة (ص220).
(2)لسان العرب (ف ص ع، 5/3421- 3422).
(3)ينظر: تاج العروس (ف ص ع، 21/ 503).
(4)لسان العرب (ح ز ق، 2/857- 858).

مقلوبًا قلبًا مكانيًا عن «المفصوع». وهذا القلب المكاني له أمثلته الأخرى في العامّيَّة المصرية، ومنها[1]:

جُوز بدلاً من زَوْج

فُحرة بدلاً من حُفرة

مَعْلأة بدلاً من مِلْعَقة

ويبدو أن العامّيَّة المصرية قد قلبتْ «فَصَع» إلى «فَعَصْ»- وهو مُستَعمل فيها - ثم اشتقَّت منه اسمَ المفعول؛ أعني: «المفعوص». وليس يمكننا – بعدُ – عزوُ هذا الاستعمال العامّيّ إلى (ف ع ص)؛ إذ لم يرد فيه إلا استعمالان هما مَظِنّة أن يكون مقلوبين عن (ف ص ع) كذلك[2].

وأما افتراض رجوع «المفعوص» إلى «البُعصوص» بمعنى الضئيل الجسم، على نحو ما ذهب إليه «د.أحمد عيسى»، فلا يمكن تفسيره صوتيًّا، أو بنيويًّا، بالإبدال، ولا بالقلب المكاني:

بُعْصوص ← مَفْعوص

(1)ينظر: معجم تيمور الكبير في الألفاظ العامّيَّة(1/87- 88).
(2)ينظر: د. عبد الكريم محمد جبل: تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني (ص1080).

15- «وِحِشْ»

قال د. أحمد عيسى:«(وِحِش). تقول: (الشيء الفلاني دا وِحِشْ)، أو (الراجل دا وِحِشْ). الوَحْش: رُذالة الناس، وصغارهم، وغيرهم. يكون للواحد، والإثنين، والجمع، والمؤنث، بلفظ واحد: رجلٌ وَحْش، وامرأةٌ وَحْش. ووَحُش الشيءُ وَحاشةً، ووُحُوشة، ووُحوشًا: رذُل وصار رديئًا»[1].

قلتُ: بل لعلّ الصواب أن نُرجع هذا الاستعمالَ العامّيَّ (وِحِش) إلى جذره المباشر (و ح ش)، ما دام هناك سبيل علميّ لا تكلُّف فيه لهذا الإرجاع. هذا فضلًا عن أن إبدال الخاء حاءً غير مألوف في العامّيَّة المصرية[2]. وبيان ذلك أن استعمالات (و ح ش) في عمومها تدور حول معنى «النُّفور وذَهاب الأُنْس». يقول ابن فارس (ت 395هـ): «الواو والحاء والشين كلمةٌ تدلّ على خلاف الأُنْس»[3]. ومن هذا قولهم[4]:

- «الوَحْش: كل شيء من دوابّ البَرّممّا لا يَستأنِس... حمار وَحْشيّ، وثور وحْشيّ».
- «الوَحْشة: الفَرَق من الخَلْوة».
- «استَوحش منه: لم يأْنَس».

فمن هذا النُّفور النفسي، يمكننا بسهولة أن نُوصِّل لاستعمال «الوِحِش» في العامّيَّة المصرية بمعنى المتصف بصفة يُنفَر منها (يُستَوحَش).

وقد جاء اللفظ على صيغة«فِعِل»، وهي صيغة وصفية شائعة في العامّيَّة المصرية[5]؛ من مثل:

إِنف – عِكِر – رِخِم – حِدِق – حِرِك – نِوِر

(1)المُحكَم في أصول الكلمات العامّيَّة (246). وينظر: اللسان (و خ ش، 4789/6).
(2)ينظر: معجم تيمور الكبير في الألفاظ العامّيَّة (1/ 50- 51)، فلم يورد مثالًا واحدًا على هذا الإبدال.
(3)مقاييس اللغة (و ح ش، 91/6).
(4)لسان العرب (و ح ش، 4784/6).
(5)ينظر: د. شوقي ضيف: تحريفات العامّيَّة للفصحى (ص51).

الخاتمة

أفرد هذا البحثُ- بالدَّرْس التحليلي الناقد - خمسةً عشر استعمالًا عامّيًّا، أصَّل لها – ولكثير غيرها- د. أحمد عيسى (ت 1365هـ/1946م)، في كتابه «المُحكَم في أصول الكلمات العامّيَّة». وقدَّم لها البحثُ تأصيلًا دلاليًّا بديلًا، رجّح أنه هو الصواب ، أو الأصوب. وكان مما انتهى إليه البحثُ من مسُتخلصات مايأتي:

1- أنّ للتأصيل الدلالي لكلمات العامّيَّة المصرية – وغيرها- قدرًا معتبرًا من الأهمية؛ من حيث إنه يُجلِّي - فيما يُجلِّي - حظَّ العامّيَّة المدروسة من العُروبة. كما أنه يقفنا على اتجاهات التغير الدلالي عبر العصور، وعلى مدى استمرار الرُّؤى والتكييفات العربية التي تستوعيها مفرداتُها الفصيحة، في امتداداتها العامّيَّة.

2- أن العامّيَّة المصريَّة ما زالت في حاجة إلى درس إضافيّ متخصِّص معمَّق، يؤصّل لمعاني مفرداتها خاصّة. وقد تبيَّن لي ذلك بجلاء بعد مدارسة كتاب «المُحكَم»، وغيره (دَفْع الإصْر عن كلام أهل مصر، ومعجم تيمور الكبير في الألفاظ العامّيَّة، والتُّحفة الوفائية في العامّيَّة المصرية).

3- وضع البحثُ أربعة ضوابطَ للتأصيل الدلالي، تأتَّت من دراسة عِدّة كُتُب في العامّيَّة المصريـة، وممّا سبق أئمتنا إلى وضعه في مسائل مناظرةٍ. وهذه الضوابط هي:

أ- إرجاع الاستعمال العامّيّ إلى آخرَ فصيحٍ من جذره نَفْسه، أوْلَى من إرجاعه إلى غيره، ما دامت هناك وشيجة دلاليّة واضحة بين الاستعمالين.

ب- حصول تقاربٍ في مخارج الأصوات المتناظرة ، هو شرط للقول بتكوُّن استعمال عامّيّ من آخر فصيح.

ج- مراعاة السِّمات الصوتية والصرفية للعامّيَّة المصريـة، هو أمر جِدّ مهم في صحّة استنباط أصولها الفصيحة (سقوط الهمزة – إبدال الثاء تاءً – استعمال صيغة «اتْفَعَل» بديلًا عن صيغة البناء للمجهول... إلخ).

د- إعطاء الأولوية للتأصيل الذي يفترض – في تكوُّن الاستعمال العامّيّ من آخر فصيح – مراحلَ تحوُّلٍ أقلَّ.

4- يمكن إجمال تأصيلات د. أحمد عيسى للاستعمالات العامّيَّة المدروسة، والتأصيلات البديلة التي قدَّمها هذا البحثُ، فيما يأتي:

الاستعمال العامّيّ	تأصيل د. أحمد عيسى له	التأصيل البديل له
- «اِتّاوَى»	إرجاعه إلى (ء و ي)	إرجاعه إلى (ث و ى)
- «اِتَّكَّ» (على)	إرجاعه إلى (ت ك ك)	إرجاعه إلى (و ك ء)
- «اِتْلَكم»	إرجاعه إلى (ل ق م)	إرجاعه إلى (ل ك م)
- «اِسَّحْلِب»	إرجاعه إلى (ذ ع ل ب)	إرجاعه إلى (س ح ب)
- «خُنّ»	إرجاعه إلى (ك ن ن)	إرجاعه إلى (خ م م)
- «داخِل»	إرجاعه إلى (ذ ح ل)	إرجاعه إلى (د ح ل)
- «الدِّبْلة»	إرجاعه إلى (د ب ل)	إرجاعه إلى (ذ ب ل)
- «زَأّ»	إرجاعه إلى (ز ج ج)	إرجاعه إلى (ز ق ق)
- «زَيّ»	إرجاعه إلى («كَيْ» سَهْوًا)	إرجاعه إلى (س و ي ← سَيّ)
- «عِدّ/ معدّدة»	إرجاعه إلى (د ع و)	إرجاعه إلى (ع د د)
- «عوَّأ»	إرجاعه إلى (ع و هـ)	إرجاعه إلى (ع و ق)
- «فَلْق»	إرجاعه إلى (ف ل ق ← فَيْلق)	إرجاعه إلى (ف ل ق← فَلْق)
- «لَدَغْ»	إرجاعه إلى (ل د ح)	إرجاعه إلى (ل ذ ع)

- «مفعوص»	إرجاعه إلى (ب ع ص)	إرجاعه إلى (ف ص ع) بالقلب المكاني
- «وِحِش»	إرجاعه إلى (و خ ش)	إرجاعه إلى (و ح ش)

والله تعالى الموفِّق والمُلْهم الصَّواب

ثَبَت المصادر

- د. إبراهيم أنيس (ت 1977م):
- الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو، القاهرة، 1981م.
- ابن الأثير (مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد، ت 616هـ):
- النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق د. محمد محمود الطناحي، وطاهر أحمد الزاوي، المكتبة الإسلامية، (د. ت).
- أحمد تيمور (ت 1930م):
- معجم تيمور الكبير في الألفاظ العامّيَّة، أعدّه وحقّقه د. حسين نصّار، دار الكتب المصرية، 1421هـ/ 2001م.
- د. أحمد عيسى (ت 1365هـ/1946م):
- المُحكَم في أصول الكلمات العامّيَّة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1939م.
- د. أحمد مختار عمر (ت 2003م):
- دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، 1936هـ/ 1976م.
- الأزهريّ (أبو منصور محمد بن أحمد، ت 370هـ):
- تهذيب اللغة، تحقيق مجموعة من المحقِّقين، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
- د. تمّام حسّان (ت 2011م):
- مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1974م.
- جرير:
- ديوانه، تحقيق د. نعمان أمين طه، دار المعارف، مصر، 1986م.
- الجوهريّ (إسماعيل بن حمّاد، ت 392هـ):
- صِحاح اللغة وتاج العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار، القاهرة، 1402هـ/ 1982م.
- الحطيئة (جَرْوَل بن أوس):
- ديوانه، تحقيق. د. نعمان أمين طه، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة،1378هـ/ 1958م.
- الراغب الأصفهاني (أبو القاسم الحسين بن محمد، ت 425هـ تقريبًا):

- المفردات في غريب القرآن، تحقيق د. صفوان عدنان داوودي، دار القلم، دمشق، 1418هـ/1997م

- د. رمضان عبد التواب (ت 2001م):

- بحوث ومقالات في اللغة، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1415هـ/ 1995م.

- التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1415هـ/ 1995م.

- فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة،1408هـ/ 1987م,

- الزَّبيديّ (محمد مرتضي، ت 1205هـ):

- تاج العروس، تحقيق مجموعة من المحققين، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2001م.

- الزِّرِكْلي (خير الدين بن محمود بن محمد، ت 1976م):

- الأعلام، دار العلم للملايين، الطبعة الرابعة، 1979م).

- الزَّمخشريّ (جار الله محمود بن عمر، ت 538هـ):

- أساس البلاغة، تحقيق د. مزيد نعيم، ود. شوقي المعرّي، مكتبة لبنان، 1998م.

- ابن أبي السُّرور البَكْري (محمد بن زين العابدين محمد بن أبي السُّرور، ت 1087هـ):

- القول المُقتَضب فيما وافق لغة أهل مصر من لغات العرب، حقّقه السيد إبراهيم سالم، راجعه وقدّم له إبراهيم الإبياري، دار الفكر العربي، القاهرة، 1962م.

- ابن السِّكِّيت (أبو يوسف يعقوب بن إسحاق ، ت 244هـ):

- الإبدال ، تحقيق د. حسين محمد شرف، مطبوعات مجمع اللغة العربية، 1398هـ/ 1978م.

- سيبويه: (أبو بشر عمرو بن عثمان، ت 180هـ):

- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب،1975م.

- ابن سِيده (أبو الحسن علي بن إسماعيل، ت 458هـ):

- المُحكم والمحيط الأعظم، تحقيق مجموعة من المحققين، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1377هـ/ 1958م.

- د. شوقي ضيف (ت 2005م):

- تحريفات العامّيَّة للفصحى في القواعد والبنيات والحروف والحركات، دار المعارف، مصر، 1994م.

- د. عبد الكريم محمد جبل:

- الأصوات الصفيرية في القراءات القرآنية، مكتبة الآداب، القاهرة، 2016م.

- من الخصائص الدلالية للغة العربية: تصاقُب الألفاظ لتصاقُب المعاني، مكتبة الآداب، القاهرة، 2013م.

- د. علي حسين البواب :

- ظاهرة الإبدال اللغويّ، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، 1404هـ/ 1984م.

- الفيوميّ (أحمد بن محمد بن عليّ، ت 770هـ):

- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، تحقيق د. عبد العظيم الشناوي، دار المعارف، 1977م.

- عمر رضا كَحّالة (ت 1987م):

- معجم المؤلفين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1957م.

- مجمع اللغة العربية:

- من أعلام الثقافة العربية (معجم تراجم)، مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 1437هـ/ 2016م.

- د. محمد حسن جبل (ت 2015م):

- المُختصر في أصوات اللغة العربية، مكتبة الآداب، القاهرة، 2014م.

- المعجم الاشتقاقي المؤصّل لألفاظ القرآن الكريم، مركز المُربِّي، المدينة المنورة، 2018م.

- د. محمد حسن عبد العزيز:

- الدكتور أحمد عيسى (طبيب رائد ومعجميّ مختصّ ومؤرّخ ثقة ولغويّ محقق، 1876-1946م)، مجلة كلية دار العلوم، العدد 114، 1439هـ/ 2018م.

- ابن منظور (جمال الدين محمد بن مُكَرَّم الأنصاري، ت 711هـ):

- لسان العرب، تحقيق عبد الله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، مصر، 1981م.

- وفا أفندي محمد القوني (ت 1899م):

- معجم التحفة الوفائية في العامّيَّة المصرية، تحقيق هشام عبد العزيز، مكتبة الإسكندرية، 2016م.

- يوسف المغربي (جمال الدين يوسف بن زكريّا، ت 1019هـ):

- دَفْع الإصْر عن كلام أهل مصر، حقّقه عبد المحسن محمد جودة، قدَّم له وراجعه د. محمد حسن عبد العزيز، مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 1435هـ/ 2014م.